دور النخبة الإدارية في الإصلاح الإداري

عبد الالاه الفتاحي
المملكة المغربية

الملخص:

المقال يدرس مكانة النخبة الإدارية في المغرب ودورها في الإصلاح الإداري وضبط عمل الدولة على المستويات المركزية والترابية والمحلية. يبدأ بتحديد مفهوم "النخبة" وتطورها تاريخيًا: من الإدارة المخزنية قبل الحماية، إلى الإدارة الاستعمارية التي أدخلت البيروقراطية الحديثة، ثم مرحلة ما بعد الاستقلال التي ورثت نموذجين معًا دون قطيعة كاملة. يوضح النص أن النخبة الإدارية في المغرب ليست فقط جهازًا تقنيًا ينفذ سياسات الدولة، بل فاعل تنظيمي وسياسي يؤثر في القرار العمومي، خصوصًا مع تراجع وزن النخب الحزبية وصعود ما يسمى بالتقنوقراط. يُبرز المقال أن الوصول إلى مواقع المسؤولية العليا لا يعتمد دائمًا على الكفاءة والاستحقاق، بل يتأثر أحيانًا بالرأسمال العائلي والشبكات والعلاقات، مما يخلق تفاوتًا بين الخطاب الرسمي حول الحكامة والواقع العملي. على المستوى المركزي، تقوم هذه النخبة بإعداد وتتبع مشاريع الإصلاح (رقمنة الإدارة، تبسيط المساطر، السجل الاجتماعي الموحد...) وتؤمّن الاستمرارية التقنية للدولة. وعلى مستوى اللاتمركز، يبرز دور الوالي والعامل في مراقبة الشأن الترابي، التنسيق التنموي، والإشراف الانتخابي. وعلى مستوى اللامركزية، يشارك المنتخبون المحليون في التدبير ولكن بفعالية متفاوتة. في المقابل، يسجل المقال أعطابًا بنيوية: تضارب المصالح، ضعف المحاسبة، البيروقراطية الثقيلة، وتسييس التعيينات. ويقترح في الأفق ضرورة تجديد النخب عبر إدماج الكفاءات داخل الأحزاب، والاعتماد على معايير الجدارة والتخصص لتأهيل أطر قادرة على مواكبة أوراش الإصلاح الإداري والحكامة الترابية.

الكلمات المفاتيح: النخبة الإدارية، الإصلاح الإداري، التقنوقراط، المركزية واللاتمركز، الحكامة، الكفاءة والاستحقاق، الدولة المغربية، الوالي والعامل، المساءلة والشفافية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

تشكل النخبة الإدارية بالمغرب عنصرا أساسيا في الهيكل السياسي، ولضمان تأهيلها بشكل جيد، يتعين علينا فهم الإطار العام لهذه المؤسسة واستعراض كيفية تكوينها بفاعلية[1]، فهي تحتاج إلى آليات فعالة لإعدادها وتأهيلها لتنفيذ مهامها بكفاءة، ويجب علينا أن نفهم الإطار العام لهذه المؤسسة ونلتفت إلى النظام القانوني الذي ينظمها.[2]

للنخبة الإدارية دور محوري في تحسين أداء الإدارة لتتوافق مع تطورات المجتمع، فهي أيضا أداة أساسية لتنفيذ سياسات الدولة ومراقبة الاختلالات التي قد تنشأ في الإدارة العمومية.

والحديث عن النخبة الإدارية يقتضي منا معرفة مفهومها، بحيث يحيل مفهوم النخبة (elite) في المعجم الفرنسي على الصفوة والأفضل في كل شيء، من هنا جاء مصطلح النخبوية (elitism)، وتم استخدام هذا المفهوم منذ القرن 17، وفي المعجم العربي لا نجد اختلافا بين الدلالتين كما أشار إلى ذلك إبن منظور في كتابه لسان العرب[3].

لكن مفهوم النخبة لم يرج في علم الاجتماع والسياسة إلا منذ نهاية القرن التاسع عشر على يد (فيلفريد و باريتر، موسكا، مكاس فبير...)

تاريخيا شهدت النخبة الإدارية في المغرب عدة تطورات، حيث كانت تتألف قبل الحماية من النخبة الإدارية المخزنية وفي مرحلة الحماية كانت الإدارة تسيطر عليها القوة الاستعمارية وتعمل بما يوافق مصالحها، وبعد الاستقلال شهدت البلاد تطورات في مجال الإدارة والنخبة الإدارية.

إن أهمية دراسة هذا الموضوع تتجلى في الدور المهم والحيوي للنخبة الإدارية في تحسين أداء الإدارة المغربية وتعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير الكفاءات الإدارية مما ساهم في تحقيق التنمية ومكافحة الفساد.

إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها يمكن صياغتها على الشكل التالي:

- كيف تؤثر النخب الإدارية في عملية الإصلاح الإداري؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الجوهرية أسئلة على النحو التالي:

- كيف تطورت النخبة الإدارية بالمغرب؟
- ماهي مكامن نجاح النخبة الإدارية؟
- ماهي مكامن خلل النخبة الإدارية؟
- كيف تعزز تأثير النخبة الإدارية في عملية الإصلاح الاداري مقابل تراجع دور النخبة السياسية؟
- ماهي الآفاق المستقبلية للنخبة الإدارية في علاقتها مع الإصلاح الإداري؟

---

[1] – Driss BASRI: l'agent d'autorité memoire de diplome d'etude supérieures de doctorat en droit university Mohamed V, Rabat, 1976, P :15.

[2] – تأسست مدرسة البوليتك سنة 1794 من طرف كارنولازا ومونك كاسبير لتكوين المتصرفين المدنيين والمفكرين في العلوم والتقنيات قصد إدماجهم في الهيئات الكبرى للدولة الغربية.

[3] – **أبو القاسم الزياني**، مجلة، "وجهة نظر"، الإيداع القانوني 1998، عدد 56_57 ص: 9.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ولتحليل هذا الموضوع يستوجب منا الاعتماد على المنهج التاريخي لفهم تطور إنتاج النخبة الإدارية بالمغرب، وكذا توظيف المنهج السوسيولوجي لمقاربة وضعية النخبة الإدارية بمحيطها الاجتماعي، مع تبني المنهج التحليلي لتحليل بنيتها ووظائفها، بهدف فهم أدوارها وتأثيرها في التنمية الشاملة.

وتأسيسا على ما سبق، ومن أجل الإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية ارتأينا تقسيمها إلى محورين:

المحور الأول: النخب الإدارية –الجذور والتطور–

المحور الثاني: مساهمة النخبة الإدارية في عملية الإصلاح الإداري.

المحور الأول: النخب الإدارية–الجذور والتطورر –

تأثر تنظيم الإدارة في المغرب بشدة بمجريات تطور أوضاع البلاد عبر التاريخ، سواء من الناحية التاريخية أو السياسية أو الاجتماعية. فعندما نتناول موضوع النخبة الإدارية في المغرب، يجب أن نضع في الاعتبار أنه لا يمكن فصلها عن هذه السياقات. إن فهم حاضر تنظيم الإدارة يستدعي ضرورة إلقاء الضوء على الماضي السياسي للبلاد وكيف أثرت هذه الأحداث على شكل ووظيفة الإدارة العمومية.

فالبحث عن الجذور التاريخية للنخبة الإدارية في التاريخ الإداري للمغرب، يمكننا من الوقوف على مراحل تطور هذه المجموعة الإدارية.

I. الجذور التاريخية:

إن واقع الإدارة المغربية ساهمت فيه عدة عوامل لا يمكن فصلها عن جذورها البعيدة سواء قبل الحماية أو خلالها، كما أنه لا يمكن إنكار دور المستعمر في وضع مجموعة من القواعد والأعراف السياسية وترسيخها، ويمكن رصد هذه السيرورة عبر ثلاث مراحل[1]:

1–المرحلة السابقة لعهد الحماية:

تسمى هذه المرحلة بالإدارة المخزنية ولا ترقى إلى مستوى الإدارة العصرية وذلك بسبب عدم خضوعها لضوابط عقلانية تحدد تنظيمها ومكانتها داخل الدولة.

2–مرحلة الحماية:

خلال هذه المرحلة، شهد الجهاز البيروقراطي في المملكة تحولا نحو العقلانية والفعالية، فقد شهدت إصلاحات هامة قامت بها السلطات الاستعمارية، حيث تم تطوير الجهاز البيروقراطي بشكل جوهري، وتم توفير الوسائل المادية والقانونية الضرورية لأداء الوظائف الإدارية التقليدية، وكذلك تطوير هياكل إدارية جديدة للتعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، وذلك بهدف بسط نفوذها على مجموع تراب المملكة.

3–مرحلة الاستقلال:

1رشيد الخطابي، النخب الإدارية بالمغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس كلية الحقوق، 2016_2015، الرباط، ص: 6.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وجدت الإدارة المغربية نفسها أمام إرث مزدوج، إرث المخزن التقليدي وإرث إدارة الحماية، غير أن السلطات لم تسعى إلى إحداث قطيعة مع ماضي المخزن التقليدي، كما أنها لم تسعى إلى إحداث قطيعة مع الماضي الاستعماري، ومن ثم ظلت الإدارة المعمول بها في المغرب بعد الاستقلال مطبوعة بعمق تاريخها السياسي والإداري، فهي لم تنشأ من فراغ و لم تكن وليدة الصدفة[1].

II. الطابع التأطيري للنخبة الإدارية :

إن دراسة مسارات وملامح (profile) النخبة الإدارية السوسيو-أكاديمية والمهنية وخلفياتهم الاجتماعية توضح تواجد ثنائية البنى التعليمية فيما يخص عملية تكونها، كما أن سياسة التنخيب في المغرب ليست قائمة فقط على محدد الكفاءة والاستحقاق بل مازال الرأسمال العائلي والاقتصادي والشبكات الاجتماعية حاضرا[2].

1-المسار المهني والتكويني :

يعتبر التدرج المهني أمرا بالغ الأهمية في إنتقاء الكوادر الإدارية المميزة، سواء من خلال انتمائهم إلى مختلف وزارات ومؤسسات القطاع العام أو تقدمهم في مختلف الأقسام والمجالات داخل تلك المؤسسات وتنوع تجاربهم الثقافية. علاوة على ذلك، لاحظنا أن معظم الأبحاث السوسيولوجية التي تناولت مسألة النخب الإدارية تسلطت بشكل كبير على موضوع التعليم والبحث العلمي كواحد من العوامل الحاسمة في انتقاء النخب الإدارية،[3] إلى جانب الانتماء العائلي وشبكة العلاقات، والبنية التعليمية للنخبة الإدارية، تتميز كذلك بتباينها سواء من حيث التكوين في الخارج (مدرسة القناطر الفرنسية...) أو داخل المغرب. أو من حيث طبيعة الديبلومات المحصلة عليها (تكوين إداري ENA-السلطة RAT، تكوين بيداغوجي –أستاذ التعليم العالي، تكوين العلوم الدقيقة...)،ومن هنا يمكننا التعرف على نوعية الثقافة التي تشبعوا بها والتي يحاولون نشرها وإتباعها بصدد مزاولتهم لمهامهم.

2 خصائص انتقاء النخبة الإدارية :

بفضل ثروتهم من المعرفة العلمية والمهارات العملية، تعمل النخبة الإدارية وفقا لخطط ومناهج منطقية هذا النهج يجعل العمل التقني يلعب دورًا حاسمًا في المجتمعات المتقدمة.

تختلف النخبة الإدارية عن النخبة السياسية من خلال أسلوب تكوينها وتأسيسها، حيث تعتمد النخبة الإدارية على الاختيار القائم على الكفاءة والخبرة التقنية، فيما يتعلق بإدارة القطاعات الحيوية والمؤسسات العمومية، سواء على الصعيدين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، يأتي ذلك نتيجة للخبرة والتخصص التقني الذي يتمتع به أعضاء هذه الفئة، وتجدر الإشارة إلى أن إختيار القيادة الإدارية في المغرب ليس محصورا فقط في مجال الكفاءة والاستحقاق، في بعض الحالات، يعتمد اختيارهم

[1] امنة حطان، أسس الإصلاح الإداري بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، اكدال ، الرباط 2009، ص: 32 .

[2] Driss. ELANDALOUSSI, formation et séélection des élites administratives au Maroc, cas de L'E .N .A.P, thèse pour le doctorat de 3e cycle en sciences sociales et politiques, juin 1980 p :32.

[3] أمينة المسعودي، الوزراء في النظام المغربي 1955-1999، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، السنة 2011 ص: 134.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على العوامل الأخرى مثل الرأسمال العائلي والاقتصادي والشبكات الاجتماعية، على الرغم من القيود الدستورية المفروضة على التعيين في المناصب القيادية الإستراتيجية[1].

وقد وظف النظام السياسي في المغرب فئة النخبة الإدارية في مجال الإدارة والاقتصاد والسياسة كبديل محتمل للنخبة الحزبية الحاملة لتوجه إيديولوجي ومشروع سياسي بديل.

المحور الثاني: مساهمة النخبة الإدارية في عملية الإصلاح الإداري:

I. واقع النخبة الإدارية المغربية :

1 – مكامن نجاح النخبة الإدارية:

النخبة الإدارية على المستوى المركزي تشمل الوزراء، الكتاب العامون، مدراء الإدارات المركزية بالإدارات العمومية والمقاولات العمومية...، أما على المستوى اللاتمركز الإداري، فإنها تشمل: الوالي، العامل، الباشا...، في حين على مستوى اللامركزية الإدارية نجد النخبة السياسية.

ا–على المستوى المركزي:

تعتبر النخبة الإدارية على المستوى المركزي المحرك الأساسي لتفعيل السياسة الحكومية المعتمدة في مجال الإصلاح الإداري، حيث عهد لها المشرع إعداد وتنفيذ البرامج التحديثية للإدارة العمومية.

أحد أهم إسهامات النخبة الإدارية تكمن في تقديم تحليل دقيق للوضعية الإدارية والمشاركة الفعالة في عمليات اتخاذ القرارات، كما أنها مسؤولة عن ضمان تنفيذ القوانين بكفاءة وفعالية، وتقوم أيضا بالإشراف والوصاية على المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى التعاون مع المجتمع المدني لتنفيذ عمليات الإصلاح الإداري بنجاح، في رقمنة الإدارة، وإخراج السجل الاجتماعي الموحد إلى حيز الوجود. بالإضافة إلى تبسيط المساطر الإدارية ..

ب–على المستوى اللاتمركز الإداري:

شرع المغرب في تطبيق نظام اللاتمركزالإداري منذ السنوات الأولى للاستقلال، وجعل منه مبدأ ثابتا في نظامه الإداري[2]، فالمركزية المفرطة للاختصاصات تعيق مصالح المواطنين على المستوى المحلي[3]، وعدم تفعيل اللاتمركز الإداري بشكل جيد كان موضوع انتقادات لاذعة من قبل مؤسسات دولية ووطنية.[4]

---

[1] تقرير أطروحة دراسة جيوسياسية النخب، النخب التكنوقراطية بالمغرب 1998–2018 فئة المهندسين نموذجا، على موقع https://www.belpresse.com/politique/102009.html، تاريخ النشر على الموقع 02 سبتمبر 2019، اطلعت عليه 2023/05/28 على الساعة 17:42

[2] عبد الحق طالبي، مؤسسة الوالي او العامل بين المركزية وعدم التركيز الإداري دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتواه في القانون العام كلية الحقوق ،اكدال مطبعة الجديدة الرباط، 2011–2012، ص :20

[3] ناصر محمد الصائغ، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي،شركة الشرق الأوسط للطباعة،عمان الأردن 1986، ص: 27.

[4] Hassan Ouazzani : décentralisations et pratiques locales du développement, Imprimerie Najah EL Jadida, CASABLANCA 1996 P : 52.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وللتخفيف من معضلة المركزية المفرطة قامت السلطات بعدة إجراءات لدعم عدم التركيز الإداري ونقل عدة اختصاصات إلى المصالح الخارجية[1].

تعد مؤسسة الوالي والعامل من أهم وأبرز الوظائف التي تحتل مكانة سامية في التنظيم الإداري المغربي على المستوى الترابي، وتبرز هذه الأهمية على مستوى:

- المراقبة على الجماعات الترابية
- الإشراف على العمليات الانتخابية والاستفتاء
- التدخل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية
- التعاقد مع المصالح اللاّمركزة للجماعات الترابية لتحقيق التنمية..

ج –على مستوى اللامركزية:

يقصد بالنخبة المحلية الأعضاء الجماعيين الذين يشاركون بقوة القانون في تدبير شؤون الجماعة والمطالبة بالمساهمة في تحقيق التنمية المحلية وذلك بالمساهمة المباشرة عبر مختلف المقترحات والمبادرات والتعديلات التي تتقدم بها، بهدف ضمان فعالية مردوديتها في عملية صناعة القرار المحلي[2]، بسبب عدم قدرة الدولة على مواجهة المشكلات انطلاقا من المركز، إذ تعتبر اللامركزية آلية ناجحة في إدارة المشاكل المتراكمة وتحويلها إلى وحداتها اللامركزية المختلفة للتغلب عليها، من هنا ينبع دور النخبة السياسية في بلورة شكل وطبيعة الدولة التي تم الإعلان عنها منذ السنوات الأولى للاستقلال.

2–مكامن الخلل:

عرفت النخبة الإدارية شأنها شأن باقي النخب أزمة بنيوية، إذ أصبحت سمعتها متضررة بفعل نيران النقد الموجه إليها، سواء من طرف العموم أو من طرف المجتمع السياسي، مما يقتضي منا تحديد بعض مظاهر قصورها، كما أن تنامي ظاهرة ولوج النخبة الإدارية إلى الحياة السياسية أصبح له أثر كبير على ممارسة السلطة السياسية.

ا–جوانب قصور النخبة الإدارية:

ساهمت بعض المظاهر في تكريس أزمة النخبة الإدارية، فالولاءات السياسية والشخصية أضحت تؤثر على قراراتها وأدت إلى التضارب في المصالح، ناهيك عن ضعف التنسيق والتأطير داخل الإدارة، وقصور التدبير والتخطيط في السياسة التكوينية المستمرة، وضعف المشاركة في عملية التنمية وغياب ربط المسؤولية بالمحاسبة.

إن الإدارة المعاصرة بأساليبها المتطورة لا تبدو أثارها في الواقع إلا من خلال أداء متميز للنخبة الإدارية التي لا تقدم على أي عمل إلا على ضوء خطة مدروسة، وعدم ترك الأمورللصدفة.[3]

ب–تعزيز وظيفة النخبة الإدارية وافراغ النخبة الحزبية:

---

[1] محمد أهناني، مؤسسة الوالي والعمل في النسق الإداري، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في القانون العام ،جامعة مولاي إسماعيل ،كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ،مكناس،المغرب 2020 _2021 ص :16.

[2] ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 الموافق 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 الموافق 23 يوليوز 2015، صفحة: 6660.

[3] Raymond Aron, les étapes de la pense sociologique, édition Gallimard,1967 ,PARIS, P :413

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن تراجع دور النخبة السياسة في الدولة أعطى مجالا لإضفاء الطابع التقني على الحياة العامة أو ما يعرف ب Technocratisation de la politique، نظرا لتنامي دور المعرفة المتخصصة في تدبير الشؤون العامة، وبالتالي تعزيز الوظيفة التكنوقراطية في مقابل الوظيفة السياسية.[1]

ولعل المتأمل في طبيعة المناخ السوسيو–سياسي بالمغرب بربطه بموضوع السياسات العمومية، سيقف على مجموعة من الخصائص التي تميز هذا المناخ، وأهمها تلك الهوة بين ما هو موجود من إمكانات وموارد بشرية في مجال الفعل العمومي وحالة المؤسسات الموكلة لها اتخاذ القرار السياسي[2].

إن الفعل السياسي هو في الأساس فعل ديموقراطي يقوم على أساس تكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات سواء في علاقة بانتمائهم الحزبي أو في علاقة بانتمائهم لمؤسسات الدولة التمثيلية.

نتيجة الحاجة المتواصلة للخبرات والكفاءات التقنية لتنفيذ المشاريع في عدة مجالات أصبح الطلب متزايدا على النخبة التقنية، والأكثر من ذلك أصبحت تحضر كفاعل سياسي على مستوى التخطيط والتنفيذ، لكن هناك من ينتقدها باعتبارها توظف كأذرع لتنفيذ مشاريع النظام ولا تحمل مشروعا سياسيا بديلا[3].

II. الافاق المستقبلية :

1 تعزيز المؤسسات الحزبية بالكفاءات :

إن استعادة المؤسسات الحزبية لدورها كمؤسسة سياسية يتحتم عليها استقطاب كفاءات ذات مستوى تكويني مهم قادر على خلق التوازن بين الفاعلين في المشهد السياسي والإداري المغربي وتعزيز دورهم في إعداد واتخاذ القرارات الإستراتيجية ومواجهة التحديات والأزمات التي تفرض بتفصيلاتها على الواقع السياسي والإداري المغربي، مما أضحت معه مسألة تجديد النخب أمرا ضروريا خصوصا في ظل إعطاء الأحزاب السياسية الأولوية للصوت الإنتخابي، وبالتالي تقديم في كل استحقاق انتخابي وجوه وأسماء معروفة بدلا من أسماء جديدة.

2–اعتماد مقاربات الكفاءات في إنتقاء النخب وتجديد مناصب المسؤولية:

إن أي تحديث للإدارة وعصرنتها لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي يستوجب بالضرورة امتلاك الدولة لترسانة مهمة من النخبة الإدارية والسياسية، وما يستنتج أن النخب الحالية غير قادرة على مواكبة الرهانات التنموية التي تقودها الدولة مما يستدعي ضرورة توفر شرط الكفاءات والاستحقاق في انتقاء النخب المؤهلة لمواكبة الأوراش التنموية الكبرى من تبسيط المساطر الإدارية، رقمنة الإدارة، ورش اللاتمركز الإداري، ميثاق المرافق العمومية...، وفق قواعد الحكامة والتدبير الاستراتيجي والاشتغال وفق أجندة خاصة.

خاتمة:

---

[1] عبد الرحيم العطري، "صناعة النخب"، دفاتر مجلة وجهة نظر، عدد 57 – 56،ص9

[2] مريم المرابط، "التكنوقراط في العمل الحكومي"، حكومة إدريس جطو نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، 2021–2020، ص: 19.

[3] – أبو القاسم الزياني، "مجلة وجهة نظر"، مرجع سابق، ص: 7.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تلعب النخبة الإدارية دورا بارزا في عملية الإصلاح الإداري وتحسين جودة الحياة السياسية والاجتماعية. ولتحقيق هذه الأهداف بفعالية، يجب أن نعتمد معايير الكفاءة والجدارة في عمليات الانتقاء. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز المؤسسات الحزبية من خلال تعيين الكفاءات، مما يعزز التوازن في الساحة السياسية والإدارية.

من بين الانتقادات الموجهة للنخبة الإدارية انها تشغل مواقع قيادية دون إظهار كفاءتها الحقيقية في الواقع وهذا يعيق القدرة على تقديم تشخيص دقيق للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مما يستدعي الأمر تقييم الحصيلة المنجزة لهذه الفئة في ميدان الإصلاح الإداري.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لائحة المراجع :

✓ الكتب :

- المسعودي أمينة، الوزراء في النظام المغربي 1955-199 الأصول المال. مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الأولى، السنة 2011.
- لحرش كريم، الدستور الجديد للمملكة –شرح وتحليل- سلسلة العمل التشريعي والاجتهاد القضائي، الطبعة الثانية مطبعة النجاح، الدار البيضاء.
- طالبي عبد الحق، القانون الإداري عدم التركيز الإداري الطبعة الأولى مطبعة الجديدة الدار البيضاء
- ناصر محمد، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، شركة الشرق الأوسط للطباعة ،عمان الأردن 1986.

✓ الأطروحات:

* الخطابي رشيد النخب الإدارية، أطروحة في نيل الدكتورة في القانون العام جامعة محمد الخامس كلية الحقوق الرباط، 2015- 2016.

* اهناني محمد، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة في القانون العام، مؤسسة الوالي والعمل في النسق الإداري المغرب 2020 /2021.

* حطان امنة، أسس الإصلاح الإداري بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتورة في القانون العام كلية الحقوق اكدال، الرباط 2009.

✓ الرسائل :

* المرابط مريم، "التكنوقراط في العمل الحكومي"، حكومة إدريس جطو نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الماستر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، 2020-2021.

✓ مقالات :

* الزياني أبو القاسم، "مجلة وجهة نظر"،عدد 57 56.

✓ الظهائر:

*ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 الموافق 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6380 بتاريخ 6 شوال 1436 الموافق 23 يوليوز 2015.

✓ مراجع متوفرة على الأنترنت باللغة العربية والأجنبية:

*تقرير أطروحة دراسة سوسيوسياسية للنخب،النخب التكنوقراطية بالمغرب 1998-2018 فئة المهندسين نموذجا بموقع https://www.belpresse.com/politique/102009.html

✓ مراجع اجنبية:

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

*BASSRI DRISS, la gent d'autorité memoire de,diplome d'etude supérieures de doctorat en droit, université Mohamed v Agdal, rabat 1976.

* AL Driss. ELANDALOUSSI, formation et séélection des élites administratives au Maroc,cas de L'E .N .A.P ,thèse pour le doctorat de 3e cycle en sciences sociales et politiques ,juin 1980.

*OUAZZANI HASSAN, décentralisations et pratiques locales du développement, Casablanca, imprimerie NAJAH ELJADIDA, CASABLANCA ,1996.

*Raymond Aron, les étapes de la pense sociologique, édition Gallimard,1967 ,PARIS.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/